صادق على تجديد التعاقد مع مكاتب محاماة لتعزيز الدفاع القانوني عن أهلنا في القدس

مجلس الوزراء يحذّر من تصاعد جرائم المستوطنين وقوات الاحتلال التي فاقت 500 اعتداء خلال الأسبوع الماضي

*طالب بضرورة ضمان وصول المساعدات والاحتياجات الأساسية إلى أهلنا في قطاع غزة في ظل تفاقم المعاناة
*ناقش بالقراءة الأولى نظاما خاصا لتنظيم استيراد المركبات الجديدة والمستعملة والمعدات الهندسية والمجرورات
*ناقش بالقراءة الأولى نظام الشراء الإلكتروني في المؤسسات الحكومية بما يعزز الشفافية وتكافؤ الفرص

رام الله- الحياة الجديدة- استهل رئيس الوزراء محمد مصطفى جلسة مجلس الوزراء الأسبوعية، أمس الثلاثاء، مؤكدا ضرورة أن تعمل المؤسسات الحكومية بأقصى طاقتها على تلبية الاحتياجات الطارئة للمواطنين خاصة في المناطق المستهدفة، في ظل اتساع جرائم عصابات المستوطنين الإرهابية وقوات الاحتلال، موجهًا بتكثيف العمل على توفير الخدمات الأساسية وخاصة المياه والكهرباء بعد تكرار جرائم تخريب هذه الشبكات، أو تقليص الاحتلال للكميات الواردة.

وحذّر المجلس من تصاعد جرائم المستوطنين في مختلف المحافظات خاصة الهجمات المتكررة على المغير وتل وصرة وبيت دجن وخلايل اللوز ومسافر يطا وغيرها من المواقع، إذ وصلت هذه الاعتداءات خلال الأسبوع الماضي وحده إلى 504 اعتداءات نفذتها عصابات المستوطنين وقوات الاحتلال التي صعّدت عمليات الهدم التي طالت عشرات المنشآت والممتلكات في مختلف المحافظات، ومنها ما حدث صباح اليوم من هدم واسع للمنشآت التجارية على شارع جنين نابلس، إلى جانب إصدار أوامر استيلاء على أكثر من 316 دونمًا خلال أسبوع واحد، بحسب بيانات هيئة مقاومة الجدار والاستيطان.

كما شدّد مجلس الوزراء على ضرورة ضمان وصول المساعدات والاحتياجات الأساسية إلى أهلنا في قطاع غزة، من غذاء ومياه ومأوى وأدوية، بصورة آمنة ومنتظمة، في ظل التقارير الدولية التي تحذر من استمرار النقص الحاد فيها، وتفاقم معاناة النازحين، ولا سيما المقيمين في الخيام، بفعل موجات الحر والنزوح المتكرر.

ورحب المجلس بافتتاح جمعية الهلال الأحمر مستشفى الشمال الميداني في قطاع غزة، والذي تم أمس برعاية رئيس الوزراء عبر تقنية الاتصال المرئي، وهو سادس مستشفى تقيمه الجمعية وتديره لخدمة أهلنا في القطاع، وسبق ذلك بأيام قيام رئيس الوزراء بجولة أخرى عبر الاتصال المرئي لمتابعة إنجاز عدد من مشاريع الإيواء وإزالة الركام وإنشاء وإصلاح آبار مياه ومشاريع التعافي الاقتصادي التي تنفذها الحكومة بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP.

وفي سياق متصل، أكد مجلس الوزراء أهمية النداء العاجل الذي وجهته وزارتا التنمية الاجتماعية والإغاثة، أمس الاثنين، إلى المجتمع الدولي والمؤسسات الأممية والإنسانية والجهات المانحة، لدعم آلاف الأسر التي فقدت مصادر دخلها وأصولها الإنتاجية، خصوصًا العاملة في المشاريع الصغيرة والمهن والحرف والعمل المستقل، بما يسهم في دعم التعافي واستعادة مصادر الدخل ويعزز قدرة الأسر على الاعتماد على ذاتها والصمود في مواجهة تداعيات الأزمة.

إلى ذلك، وفي إطار جهود التطوير والإصلاح المؤسسي، صادق المجلس على توصيات اللجنة المختصة بمراجعة التشريعات الناظمة لعمل وزارة النقل والمواصلات ودراستها، إذ ناقش بالقراءة الأولى نظاما خاصا لتنظيم استيراد المركبات الجديدة والمستعملة والمعدات الهندسية والمجرورات، بما يعزز الشفافية وتكافؤ الفرص ويضمن حقوق المشترين.

كما صادق المجلس على تجديد التعاقد مع مكاتب محاماة وخدمات قانونية، لتعزيز الدفاع القانوني عن أهلنا في محافظة القدس، في ظل تصاعد الهجمة الاحتلالية على المقدسيين عبر قرارات الهدم والاستيلاء غير القانونية.

وصادق أيضا على توصيات لجنة الإصلاح الوزارية الدائمة، ومنها ما يتعلق بنظام الشراء الإلكتروني في المؤسسات الحكومية، الذي ناقشه المجلس بالقراءة الأولى بما يضمن تعزيز الشفافية وتكافؤ الفرص.

كما اعتمد المجلس مذكرة التفاهم بين وزارة الصناعة والتكنولوجيا في تركيا ووزارة الصناعة في فلسطين بشأن التعاون في المجال الصناعي.

يواصل تقديم خدماته التعليمية

الأونروا ترفض معلومات كاذبة حول مركز تدريب قلنديا

رام الله- وفا- أكدت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى «الأونروا»، أن مركز قلنديا للتدريب التابع لها في القدس الشرقية المحتلة يواصل تقديم خدمات التعليم والتدريب المهني، رافضة بشدة المعلومات الكاذبة المتداولة حول المركز، وأي تلميح بأن حق أطفال لاجئي فلسطين في التعليم ليس من بين أهم أولوياتها.

وقالت الأونروا، في بيان، أمس الثلاثاء، إن تعليم أطفال لاجئي فلسطين يشكل جوهر ولايتها، مشيرة إلى أنها توفر في مختلف أنحاء الضفة الغربية المحتلة التعليم الأساسي لنحو 48 ألف طفل، إلى جانب دورات التدريب المهني لأكثر من 2000 شاب وشابة من لاجئي فلسطين، وذلك منذ أكثر من 75 عاما.

وأضافت أن مركز قلنديا للتدريب يشكل جزءا هاما من هذه الجهود، إذ يمكن كل عام مئات الشباب الفلسطينيين من اكتساب المهارات والمؤهلات المهنية التي تساعدهم على دخول سوق العمل والسعي إلى قدر أكبر من الاستقلال الاقتصادي، في وقت لا يزال فيه الحرمان الاجتماعي والاقتصادي حادا.

وأكدت أن المركز يواصل خدمة هذا الغرض، وقالت إنه «ليس مجمعا فارغا، ولا أبوابه مغلقة»، وأن الأونروا تظل ملتزمة بضمان استمرار برامجها التعليمية والتدريبية المهنية في توفير فرص مجدية لأطفال وشباب لاجئي فلسطين.

وأوضحت الأونروا أن المركز يقع في القدس الشرقية المحتلة، وأن «دولة إسرائيل» لا تمارس سيادتها على الأرض الفلسطينية المحتلة، مشيرة إلى أن إسرائيل، باعتبارها دولة عضوا في الأمم المتحدة، ملزمة بتقديم كل المساعدة اللازمة للأونروا في الاضطلاع بأنشطتها وعملياتها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك مركز قلنديا للتدريب، وهو ما أكدت عليه محكمة العدل الدولية في تشرين الأول/أكتوبر 2025.

وشددت على أن مركز تدريب قلنديا يقدم الخدمات الأساسية والتعليم للاجئي فلسطين، وأن أي إغلاق للمركز أو مصادرته سيكون له أثر مباشر وضار على لاجئي فلسطين، بما في ذلك الأطفال، ولن يخدم مصالحهم الفضلى.

وأشارت إلى أن السلطات الإسرائيلية أغلقت بالقوة، في أيار/مايو 2025، ست مدارس تابعة للأونروا في القدس الشرقية.

وأضافت أن المدارس التي تخدم أطفال لاجئي فلسطين في القدس الشرقية أصبحت مكتظة بالفعل وتعاني من نقص الموارد، وأن أي تعطيل إضافي للبنية الأساسية التعليمية من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم الفجوات القائمة في الوصول إلى التعليم.

وأكدت الأونروا ضرورة أن تكون قادرة على مواصلة تقديم الخدمات التي كلفتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بتقديمها، مشيرة إلى أن هذه الولاية أوكلت إليها من قبل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

حقائق حول مركز قلنديا للتدريب

وأوضحت الأونروا أن مركز قلنديا للتدريب هو منشأة للتدريب المهني تابعة للأمم المتحدة، تقع في القدس الشرقية المحتلة، شرق الجدار العازل وعلى مقربة مباشرة من مدينة رام الله في الضفة الغربية المحتلة.

وبيّنت أن المركز تأسس عام 1952 كأول مركز تدريب للأونروا، ويوفر للاجئي فلسطين الشباب من الضفة الغربية فرص التدريب الفني والمهني، فيما يتلقى فيه نحو 340 شابا التدريب كل عام، وقد بدأ التسجيل للعام الدراسي الجديد الذي يبدأ في الأول من أيلول/سبتمبر.

ويقدم المركز 16 تخصصا، من بينها الكهروميكانيك، وميكاترونيات السيارات، والنجارة، والبناء، والاتصالات، والتصميم الداخلي، فيما يجد 90٪ من خريجيه عملا بعد تخرجهم، وفق الأونروا.

وتبلغ مساحة المجمع 80 دونما، أي نحو ثمانية هكتارات، ويضم ورش عمل تدريبية وغرفا صفية ومساكن داخلية ومباني إدارية، فيما تبلغ قيمة الأصول الموجودة فيه أكثر من 5 ملايين دولار أميركي. وقالت الأونروا إن الوكالة والجهات المانحة استثمرت تمويلا كبيرا في تجديد مباني المركز خلال السنوات الماضية.

وأشارت إلى أنها تتعاون بشكل وثيق مع المجتمعات المحلية في تقديم خدمات التعليم والصحة والحماية الاجتماعية والصحة البيئية في المنطقة، وتنظم بانتظام أنشطة وتقدم خدمات للمجتمع المحلي في مقر المركز.

وفي مخيم قلنديا للاجئين المجاور، تدير الأونروا أربع مدارس تخدم ما مجموعه 1600 طالب، إضافة إلى مركز صحي.

وأوضحت أن الحكومة الأردنية قدمت أراضي المركز للأونروا من خلال اتفاق أبرم في 16 تشرين الأول/أكتوبر 1952، بغرض توفير التدريب التقني والمهني للاجئي فلسطين، ولا يزال الاتفاق ساريا حتى اليوم.

وأكدت أن الأونروا، باعتبارها وكالة تابعة للأمم المتحدة، فإن جميع مرافقها، بما فيها مركز تدريب قلنديا، محمية بامتيازات وحصانات الأمم المتحدة بموجب القانون الدولي، وأن هذه المباني غير قابلة للانتهاك، كما يتمتع مركز تدريب قلنديا بالحصانة من أي شكل من أشكال الإجراءات القانونية أو التدخل، وفقا لأحكام اتفاقية امتيازات وحصانات الأمم المتحدة التي وقعت عليها دولة إسرائيل.

دخول غير مصرح به للاحتلال وحرائق في المركز

وقالت الأونروا إنه منذ بداية عام 2026، وقعت ست عمليات دخول غير مصرح بها من قبل السلطات الإسرائيلية إلى المركز، مشيرة إلى اندلاع ما لا يقل عن عشرة حرائق في المبنى خلال الأسابيع الأربعة الماضية نتيجة قنابل الغاز المسيل للدموع التي أطلقتها القوات الإسرائيلية.

وأضافت أنها أصبحت على علم بخطة يزعم أن بلدية القدس أعدتها في نيسان/أبريل 2026 بشأن مركز تدريب قلنديا، ويبدو أن الخطة تتوخى تخصيص الأراضي التي يشغلها المركز حاليا لتطوير المرافق التعليمية والمجتمعية والاجتماعية والطبية، بالإضافة إلى محور مواصلات.

وأشارت إلى أن التقارير تفيد بأن تنفيذ هذا المشروع سيتطلب هدم معظم مرافق المركز القائمة، محذرة من أن مضي السلطات الإسرائيلية قدما في تنفيذ هذه الخطة من شأنه أن يثير مخاوف جدية بشأن التزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي، بما في ذلك التزاماتها كدولة عضو في الأمم المتحدة.

ودعت الأونروا دولة إسرائيل إلى الوفاء بالتزاماتها كدولة عضو في الأمم المتحدة، ومواصلة تقديم كل المساعدة اللازمة للأونروا في تنفيذ أنشطتها وعملياتها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك مركز قلنديا للتدريب.

سلطة الأراضي تستنكر اعتداء قوات الاحتلال على مكتب تسوية تل

رام الله- الحياة الجديدة- استنكرت سلطة الأراضي الاعتداء الذي تعرض له مكتب تسوية أراضي بلدة تل في محافظة نابلس، وما رافقه من تفجير لمدخله، وتكسير للأبواب الداخلية، والعبث بمحتوياته، في اعتداء على مؤسسة رسمية تؤدي دورها في خدمة المواطنين وحماية حقوقهم العقارية.

وأكدت سلطة الأراضي في بيان، أمس الثلاثاء، أن الاعتداء على مكتب التسوية جاء في سياق اقتحام قوات الاحتلال الإسرائيلي لبلدة تل، وما رافقه من مداهمة عدد من المنازل والاعتداء على المواطنين وممتلكاتهم، ضمن سلسلة متواصلة من الاعتداءات والممارسات التي يتعرض لها شعبنا الفلسطيني، والتي تستهدف الأرض والإنسان والمؤسسات الفلسطينية، وتسعى إلى عرقلة عمل المؤسسات الرسمية والحد من قدرتها على أداء مهامها وتقديم خدماتها للمواطنين.

وشددت على أن الاعتداء على مكاتب التسوية ومرافقها لا يستهدف المباني والممتلكات فحسب، وإنما يمس عملاً وطنياً وقانونياً يرتبط بتثبيت الحقوق العقارية، وتسجيل الأراضي، وحماية الملكية الفلسطينية.

وأكدت أن هذه الاعتداءات والمضايقات لن تثني طواقمها عن مواصلة أداء واجبها ومسؤولياتها في مختلف المحافظات.

وأدانت ما تعرض له أهالي بلدة تل من اعتداءات طالت المواطنين ومنازلهم وممتلكاتهم، مؤكدة أن استهداف المواطنين ومؤسساتهم وممتلكاتهم يشكل امتداداً للسياسات والممارسات التي تستهدف الوجود الفلسطيني على أرضه، في وقت يواصل فيه أبناء شعبنا ومؤسساته الوطنية العمل من أجل حماية الأرض وتثبيت الحقوق وتعزيز صمود المواطنين.

واعتبرت سلطة الأراضي أن استهداف المؤسسات المدنية والممتلكات والعبث بمحتوياتها يتعارضان مع مبادئ القانون الدولي وأحكامه ذات الصلة بحماية المدنيين والممتلكات والمؤسسات المدنية، داعية الجهات الدولية ذات العلاقة إلى تحمل مسؤولياتها تجاه الانتهاكات التي تطال المواطنين والمؤسسات الفلسطينية والعاملين فيها.

وثمنت سلطة الأراضي جهود الطواقم العاملة في الميدان وفي مكاتب التسوية والتسجيل في مختلف المحافظات، وما تبديه من التزام ومسؤولية في مواصلة العمل رغم الظروف والتحديات، مؤكدة أن مشروع تسوية الأراضي سيستمر باعتباره مشروعاً وطنياً وقانونياً لحماية الأرض الفلسطينية، وتثبيت حقوق المواطنين، وصون الملكية العقارية.

وشددت على أن الاعتداء على مقرات سلطة الأراضي لن يوقف العمل وأداء واجبنا، وأن حماية الأرض الفلسطينية وتثبيت الحقوق عليها سيبقيان في صميم رسالتنا ومسؤوليتنا الوطنية، مهما بلغت التحديات.